آثر ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية في الحد من الصراعات الداخلية

The impact of human rights consolidation and democratic practices on reducing internal conflicts

الكلمات المفتاحية: **الترسيخ**، **حقوق الإنسان**، **الديمقراطية**، **الصراع**.

Keywords: entrenchment, human rights, democracy, conflict.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.15

م.د. أماني محمود أحمد عيد

جامعة حلوان- كلية التجارة وإدارة الإعمال- قسم العلوم السياسية

Lecturer - PhD - Amany Mahmoud Ahmed Eid
Helwan University - Faculty of Commerce and Business Administration - Department of Political Science
monym2447@gmail.com

م.م. طه أحمد علوان العبادي

جامعة ديالى_ كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Lecturer - Taha Ahmed Alwan Al-Abadi
University of Diyala - College of Law and Political Science
taha@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

شهدت المجتمعات الإنسانية العديد من الكوارث الإنسانية الناجمة عن أثار الصراعات المسلحة والحروب على اختلاف أشكالها، وقد دعت الضرورات الأساسية في إطار التنظيم الدولي الأطراف المختلفة الدولية والداخلية منها على وجه الخصوص إلى ان تبحث عن حلول جدية للآثار المدمرة للأعمال العسكرية ومحاولة تجنيب المدنيين مخاطر تلك الأعمال، وبنفس الوقت البحث عن تعزيز السبل التي تمنع من نشوء الصراعات والأزمات الداخلية والتي على رأسها ترسيخ حقوق الإنسان بين أفراد الشعب على مختلف تكويناته الأثنية والعرقية، وقد أصبح ايجاد السبل الكفيلة لتحقيق تلك الغايات مناط اهتمام المعنيين بالعمال الإنساني ودعاة حقوق الإنسان وقد أثمرت الجهود الدولية التي تمكنت وعبر منظومة القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من أن تصيغ الشكل الأمثل لتلك الحماية المنشودة، بالحث على ترسيخ حقوق الإنسان من جانب الدول تجاه مواطنيها، والتي من شأنها أن تجعل فئات كثيرة في مأمن من مخاطر الحروب والأعمال المسلحة المختلفة بل تساهم في منع نشوئها.

Abstract

Human societies have witnessed many humanitarian disasters resulting from the effects of armed conflicts and wars in various forms. The basic necessities within the framework of international organization have prompted various international and domestic parties in particular to seek serious solutions to the devastating effects of military actions and to try to spare civilians the dangers of such actions, while at the same time seeking to strengthen the means that prevent the emergence of internal conflicts and crises, the most important of which is the consolidation of human rights among the people of various ethnic and racial compositions. Finding the means to achieve these goals has become a matter of interest for those concerned with humanitarian workers and human rights advocates. International efforts that have been able, through the system of international humanitarian law and human rights law, to formulate the optimal form of this desired protection have borne fruit by urging the consolidation of human rights by states towards their citizens, which would make many groups safe from the dangers of wars and various armed actions and even contribute to preventing their emergence.

المقدمـــــة

لقد أضحت مواضيع حقوق الإنسان اليوم، من بين الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الكبير من جانب الباحثين وفي نطاق العديد من فروع العلوم. ولا شك أن الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق وحرياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي، يرجع بدرجة كبيرة إلى أن الفرد أو الإنسان الذي قررت هذه الحقوق وتلك الحريات من أجله، وهو الأصل المستهدف من وراء ذلك وهذا بغية صيانة كرامته الآدمية ووجوده الإنساني. كما يمكن تفسير هذا الاهتمام بانتشار الروح الديمقراطية وما نتج عنها من ثورات وتقدم في التفكير السياسي والاجتماعي عند مختلف الأمم.

لكن الاعتبار المتمثل في تزايد الإدراك بحجم المخاطر التي بات يتعرض لها الإنسان في الوقت الحالي وطنياً ودولياً وما يصاحب ذلك من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وحرياته هو الأمر الذي أدى إلى التفكير في خلق نظام حماية فعال وقابل للتطور لحقوق الإنسان تجسد في إيجاد آليات متنوعة، تشكل وسائل ضغط وتنقلنا من مجرد المبادئ والقواعد القانونية إلى الفعل والتطبيق. ذلك أن مجرد الإقرار والاعتراف بتعزيز وتقرير وجوب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كضمانات لازمة لحمايتها يتطلب وجود آليات وطنية ودولية وحتى إقليمية لحمايتها. وبناء على ذلك عرف العمل على المستويين الوطني والدولي، الحكومي وغير الحكومي، العديد من الآليات أو وسائل الضغط القانوني والمعنوي والمادي، يلجأ إليها لحمل الدول على احترام حقوق الإنسان، سواء في إقليم كل واحدة منها، أو في إطار علاقتها المتبادلة.

وتجدر الاشارة إلى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع اثبتت فاعليتها في التخفيف من حدة الدوافع التي تقود إلى نشوء صدام او صراع داخلي في أي مجتمع من المجتمعات بل تساهم في منعه، وتشكيل بيئة قوية قادرة على تجاوز الظروف التي ربما تؤدي إلى نشوء مثلك تلك الصراعات الداخلية المدمرة التي تعصف بالمجتمعات التي تفتقر إلى ابسط الحقوق الإنسانية التي تعد حائط صد ضد أي أزمات في المجتمع المتمتع بتلك الحقوق.

اولاً. أهمية البحث:

إن أهمية الموضوع تكمن في أن مسألة حماية حقوق الإنسان وترقيتها باتت شأنا داخلياً ودولياً على حد سواء والتي باتت تلعب دوراً مهماً في الحد من الأزمات والصراعات الداخلية التي تعصف بالدول التي يضعف بها حق المواطن من تلك الحقوق، على أن تمكين الفرد من حقوقه وحمايتها وترقيتها لم تعد محصورة في السلطان الداخلي للدولة وإنما أضحت كذلك شأن دولي منذ بروز الشرعة الدولية

لحقوق الإنسان وقد تزامن هذا مع الشروع في البناء القانوني والمؤسساتي داخلياً وإقليمياً ودولياً لحقوق الإنسان وحمايتها وترقيتها عن طريق تطوير منظومات قانونية وشبكة من الآليات التي تستطيع توفير الحماية لهذه الحقوق في معظم الدول. لذا برز موضوع تعزيز حقوق الإنسان كمفعل لضمانات عدم نشوء ازمات صراعات داخلية. وأصبح موضوعاً مهما يتطلب الاهتمام الأكثر.

ثانياً. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى فهم ومعرفة معنى ترسيخ حقوق الإنسان داخل الدولة ودورها في الحد من الصراع ونشوء الأزمات الداخلية، وتوضيح أهمية حقوق الإنسان وتعزيها في مجتمع ما في خلق بيئة قوية قادرة على التصدي للمشاكل التي تؤدي ربما إلى خلق أزمة أو صراع تكون أثاره مدمرة لذلك المجتمع، كما يحاول البحث الكشف عن العلاقة بين حقوق الإنسان، وحل الصراعات وبناء السلام، ونقاط التقاطع بينهما، ودرجة تأثر كل منهما بالآخر، وبيان مركز حقوق الإنسان ودوره في حل الصراعات وبناء السلام.

ثالثاً. إشكالية البحث:

إن اهتمام المجتمعات والمطالبة بحقوقها وبتحسين سجل الأنظمة السياسية الحاكمة على صعيد حقوق الإنسان بصفة عامة إضافة إلى العمل على ضمان التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. الا ان تلك المطالبات ادت وخصوصاً في دولنا العربية إلى امتعاض وتعنت من قبل السطات الحاكمة ومواجهتها بشدة افضت إلى قيام صراعات داخلية مدمرة ألقت بضلالها على الدولة والمواطن بشكل سلبي حتم على البحث عن آليات تعالج وتحد من قيام تلك الصراعات وتلافي اخطارها، أي ان العلاقة طردية كلما كان هناك تمتع بحقوق الإنسان كان هناك سلم داخلي، والذي بدوره يقلل من نسب حدوث الأزمات والصراعات الداخلية، ويحدث العكس أي عندما تنتهك حقوق الإنسان فأنها تعد عامل دافع بشكل كبير نحو اثارة صراع داخلي.

وبناءا على ما سبق فإن إشكالية البحث تبرز وبشكل أدق من خلال السؤال الرئيس: ما الذي يترتب على تدهور او غياب حقوق الإنسان في قيام صراعات داخلية؟ ومن السؤال الرئيس تبرز اسئلة فرعية على النحو الآتي: ما دور حقوق الإنسان في قيام صراعات داخلية أو العكس أي دوره في السلم الداخلي، وماهي الآليات التي تتولى العمل على حماية حقوق الإنسان وتمنع من قيان صراعات داخلية؟ وما مدى صحة فرضية تعزيز حقوق الإنسان في الحد من الصراعات الداخلية؟

رابعاً. فرضية البحث:

يفترض البحث كتفسير أولي للمشكلة البحثية أن زيادة التمتع بحقوق الإنسان وترسيخ تلك الحقوق في المجتمعات تساهم في خلق بيئة قوية قادرة على مواجهة مختلف التحديات التي ربما تطرأ في دولة من الدول، بينما يكون العكس في حالة دولة معينة أو مجتمع ما يفتقر إلى مقومات التمتع بحقوق الإنسان بشكل كافي، يساهم في تكوين مجتمع ضعيف وهش تكثر فيه حالات الانشقاق الداخلي مما يساهم في نشوء صراعات داخلية لا يقوى ذلك المجتمع على مواجهتها.

خامساً. منهج البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية ضمن مباحث ومطالب البحث تم الاعتماد على عدة مناهج، ولأن طبيعة الموضوع المعالج في البحث يتناول بالوصف والتحليل الآليات المختلفة لحماية وترقية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الوطنية بشكل عام، لذلك فقد استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعد الوسيلة الأكثر تعبيراً ووصفاً لموضوع حقوق الإنسان وآليات حمايتها.

ولأن البحث يبدأ الدراسة بعرض الإطار المفهوماتي لترسيخ حقوق الإنسان والصراع الداخلي، مستعملين في ذلك وصف وتحليل وتقييم هذه المفاهيم. ثم انتقلنا إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات ترسيخ حقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان التي نشأت من أجل خدمة مجتمعاتها والعمل على النهوض بحقوق الإنسان في بلدنها. مع الاستعانة بالمنهج القانوني في كثير من الأحيان من خلال قراءات القوانين التي نصت على ان انتهاك حقوق الإنسان وحرمانه منها يساهم في اشعال فتيل الصراعات الداخلية، فضلاً عن القوانين التي تعزيز حقوق الإنسان وتحث على التمتع بها غير منقوصة أو مؤقتة.

سادساً. هيكلة البحث:

اتساقا مع أهداف البحث فقد تحددت خطة البحث لمعالجة الموضوع بتقسيمه إلى مبحثين فضلاً عن خاتمة وتوصيات. جاء في المبحث الأول: ترسيخ حقوق الإنسان والصراع الداخلي. وفيه نتناول بشكل موجز مفهوم ترسيخ حقوق الإنسان، وآليات تعزيزها. كما نتناول فيه مفهوم الصراع بشكله العام والصراع الداخلي بشكله الخاص ومسببات ذلك الصراع وآلياته. بينما نتناول في المبحث الثاني: العلاقة بين بحقوق الإنسان ونشوء الصراعات الداخلية كما نتناول آثر ترسيخ حقوق الإنسان ودورها في الحد من الصراعات. ودور عمليات ترسيخ حقوق الإنسان في تكوين مجتمع مسالم يعي خطورة

الصراعات الداخلية متسلح بتلك القيم التي ترسخت فيه من قيم حياتية يشاركها مع باقي افراد وطنه على حد سواء، مما تجعله لا يلتفت إلى أي فكره تدعو وتساهم في خلق صراع داخلي بوطنه.

المبحث الأول

ترسيخ حقوق الإنسان والصراع الداخلي(إطار نظري)

جرت سنة الكون أن تكون الصراعات من الحقائق الثابتة التي تفرض نفسها وبشدة على حياة الإنسان، كنتيجة طبيعية تعبر عن تفاعلات المجتمع الإنساني، فما برح المجتمع الدولي يوماً منها خالي الوفاض، ولن يكون له ذلك إلى قيام الساعة، لدرجة أن أصبحت ظاهرة اجتماعية مألوفة، وعلى إثر ذلك تصدى لها المجتمع الدولي بالآليات والوسائل التقليدية التي لربما إن اجتمعت عليها الإرادة السياسية عملت على رأب الصدع، ورد الموازين إلى نصابها.

ولكن بعيداً عن هذا الإطار نجد أن هناك طرحاً قد تم إهماله ولم يأخذ نصيبه وحظه الوافي من أجندة الأمم المتحدة، ولا الأكاديميين، أو صناع السياسة، أو ممارسي حل النزاع وبناة السلام، ولا حتى خبراء حقوق الإنسان، ألا وهو الربط بين حقوق الإنسان والصراع وبناء السلام، والكشف عن العلاقة التقاطعية بينهما واستغلالها لنهج جديد في بناء السلام المستدام. حيث ظلت جهود حقوق الإنسان وحل الصراعات تعيش حالة من الانفصال الهيكلي والمفاهيمي، إذ مناصرو حقوق الإنسان وممارسو حل الصراع يميل كل منهم إلى وحدات ورؤى مختلفة، ويسعون إلى أهداف متغايرة، وبالتالي قد يتجاهلون كيفية ترابط وتظافر جهود كل منهم. ولو سلمنا جدلاً بأن حركة حقوق الإنسان قد تلعب دوراً محورياً ومركزياً في الوقاية من الصراعات الداخلية وحلها وبناء السلام المستدام، تأسيساً على أن انتهاك تلك الحقوق يولد الصراعات ويطورها، وبالتالي إذا كان الانتهاك جزء من المشكلة فإعمال الحقوق وصونها جزء من الحل بل ووقاية له، إذا لا بد من النظر في العلاقة بينهما، واستنباط أوجه التكامل، وسد الفجوة.

يتناول هذا المبحث التأصيل النظري والمفاهيمي للمفاهيم المفتاحية والمتمثلة في مفهوم ترسيخ حقوق الإنسان والصراع الداخلي في العلاقات الدولية والمفاهيم المشابهة له والمقاربات النظرية المفسرة لتلك الصراعات، ولهذا تم تقسيم المبحث الى مطلبين تناولنا من خلالها الآتي:–

المطلب الأول: مفهوم ترسيخ حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مفهوم الصراع.

المطلب الأول: مفهوم ترسيخ حقوق الإنسان:

حظي مفهوم الترسيخ باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ حقوق هو بمثابة المرحلة المتقدمة من العملية الديمقراطية واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات تعزيز حقوق الإنسان وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز حقوق الإنسان ورسوخها، يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية، إلا أنها خطوة ضرورية ولابد منها.

أولاً. ترسيخ حقوق الإنسان:

أثار مفهوم الترسيخ جدلاً واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ حقوق الإنسان، في حين ركزت أخرى على مؤشرات تعزيز حقوق الإنسان واقعياً وبداية مرحلة الترسيخ. وفي الأصل، كان المقصود من مصطلح الترسيخ هو وصف ذلك التحدي المتمثل في جعل حقوق الإنسان محمية ومستقرة، وإطالة متوسط العمر المتوقع إلى ما بعد المدى القصير، وجعلها محصنة ضد تهديد العودة إلى ضعفها في النظام غير الديمقراطي، وضد الموجات العكسية المناهضة أو المعادية للديمقراطية في نهاية المطاف. إذن يشير مفهوم الترسيخ أو الرسوخ **Consolidation** إلى عملية تطوير وتعزيز نظام حقوق الإنسان القائم فعلا في الدولة حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر له القدرة على الاستمرارية، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم حقوق الإنسان وعناصرها وآلياتها. أي بالإضافة إلى تحقيق إجراءات البنى والمؤسسات والعمليات الديمقراطية يجب أن يحقق كذلك قيم حقوق الإنسان (أي أن تؤدي هذه البني والمؤسسات الوظائف المنوطة بها وتجسد قيم الحرية والحقوق). وبلغة أخرى. فإن الترسيخ يتضمن معاني تعميق تلك الحقوق واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار نظام حقوق الإنسان أو الانقلاب عليه[1].

ثانياً. نظريات ترسيخ حقوق الإنسان:

تصبح الحقوق راسخة أي مستمرة ومحصنة ضد الرجوع عنها، عندما يقبل الفاعلون السياسيون شرعية الديمقراطية التي تنص على حقوق الإنسان بكل معانيها، ولا يسعى أي فاعل إلى التصرف خارج المؤسسات الديمقراطية لأسباب معيارية قيمية أو إيديولوجية أو مصالح ذاتية، وبعبارة أخرى تتعزز حقوق الإنسان عندما تكون هي الغاية الاسمى للمواطنين وتطلعاتهم. كما يمكن القول أنه عندما تصبح حقوق الإنسان روتينية ومؤسسية وطبيعية، فإن التصرف خارج تلك القواعد أو انتهاكها يكون غير ممكن وغير

موات للسياسيين وغيرهم من الفاعلين السياسيين. ولا يوجد اتفاق بين الباحثين المهتمين بدراسات الترسيخ حول أي من العوامل والظروف التي تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لذلك نجد اتجاهات نظرية مختلفة كل منها يركز على ما يعتقده السبب أو العامل الحاسم في عملية الترسيخ الديمقراطي. وهنا نذكر بعض ما نعتقد أنها عوامل ترسيخ حقوق الإنسان وهي كالآتي[2]:-

1. المأسسة: (إضفاء الطابع المؤسساتي):يعتقد بعض الباحثين أن عملية ترسيخ ديمقراطي وحقوق الإنسان تقتضي إنشاء وتحسين المؤسسات الثانوية للديمقراطية. وتتعزز وتتقوى من خلال وجود المؤسسات التي تدعم وترسخ لثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وإنها تتميز بعدة شروط يجب أن تكون موجودة في الدولة، من أجل توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان:-

أ- يجب أن يكون هناك مجتمع مدني حيث تحاول المجموعات والحركات والأفراد المنظمة ذاتيا والمستقلة نسبيا التعبير عن القيم، وإنشاء الجمعيات والتضامن ودفع مصالحهم.

ب- أن تخضع جميع الجهات الفاعلة في جميع أنحاء أراضي الدولة السيادة القانون.

ت- يجب أن يكون هناك نظام عادل للدولة تستخدمه الحكومة.

2. الثقافة المدنية: ان ثقافة حقوق الإنسان لابد من وجودها داخل المجتمع كي تزدهر وترسخ على نحو شامل، والمواقف منها من بين كافة افراد المجتمع مهمة في عمليتي نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي ترسيخه. ذلك أن الوعي بقافة حقوق الإنسان يؤدي إلى ترسيخها والإيمان من طرف كل الفاعلين السياسيين وممارسي السياسة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي العملية الوحيدة التي يمكن من خلالها إثبات ذاتهم.

ثالثاً. محددات ترسيخ حقوق الإنسان:

لقد تم رصد عدد من الدراسات الهامة، تناولت قضايا التطور السياسي وحقوق الإنسان والديمقراطي في دول العالم الثالث خلال السنوات الأخيرة، وكيفية العمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان في هذه الدول، من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة أهمها:

1. الثقافة السياسية والاجتماعية: إن احترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من تعميق ثقافة التعدد والاختلاف، هو أحد المداخل الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود ثقافة سياسية واجتماعية ديمقراطية تدعم ذلك. وتدعيم وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، يتطلب إلى جانب عوامل أخرى بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ باعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي[3].

2. بناء وتدعيم المؤسسات السياسية: يعني ذلك إضفاء الصبغة المؤسسية على حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية، وصياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، فتعزيز عمليات حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية لا يعتمد فقط على شروط ثقافية، اقتصادية واجتماعية، بل يحتاج أيضا إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة، يمكن من خلالها تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال سيادة القانون[4].

رابعاً. مظاهر ترسيخ حقوق الإنسان:

تتمثل المظاهر التي يمكن من خلالها الحديث عن نجاح عملية ترسيخ حقوق الإنسان فيما يلي: حماية حقوق الإنسان، والممارسة الفعلية لتلك الحقوق، ونشر القيم الديمقراطية، وبناء نظام قائم على بنية حقوق الإنسان في الحقوق والواجبات، وتشريع القوانين تنظمها غير المنقوطة وتحميها ضد انتهاكها أو تجزئتها، وإضفاء الطابع الروتيني على حقوق الإنسان، اضافة إلى تشخيص حقوق الإنسان للتمتع بها من جانب المواطنين، وإدخال آليات الديمقراطية المباشرة، والإصلاح القضائي، والتخفيف من حدة الفقر. وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي واضاف الأمن الشخصي والمجتمعي بشكل عام[5].

المطلب الثاني: مفهوم الصراع:

إن موضوع الصراع من الموضوعات التي أثارت جدلا أكاديمياً عميقاً، فمعظم الأدبيات الأكاديمية اتخذت لنفسها مناهج نظرية خاصة بها لفهم الصراع، إذ تشكل المفاهيم حجر الزاوية الأساسي في كل دراسة، وأدبيات الصراع تعكس ثراء واضحا فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع. كما تتجدد أيضا بؤر الاهتمام ونقاط التركيز من يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل. ولهذا يكون استعراض مفهوم الصراع أمر مهم جداً للبحث.

اولاً. مفهوم الصراع الداخلي(***internal conflict***):

إن المجتمع الإنساني يمتاز بالعديد من المظاهر ذات الطبيعة الأنانية والعدوانية، والتي شكلت منذ بدء الخليقة طبيعة حركية باتت احدى السمات الأساسية لنمو وتفاعل المجتمع الإنساني مع بعضه، ومن أبرز هذه المظاهر (الصراع)، وتطورت مع تطور حياة ومجتمع الإنسان من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعات أو الكيانات الجماعية (الأسرة والعشيرة والقبيلة)، ثم الكيانات المؤسسية الحديثة والمتمثلة في الدولة القومية[6]. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف[7].

ولا يوجد ثمة إجماع على تعريف محدد لمفهوم الصراع، لأن أدبيات العلاقات الدولية تعكس تباين فكري واضح حول مفهوم الصراع فقد تم تعريفه بأشكال وانماط مختلفة، حسب الرؤية الفكرية لكل باحث. ولكي نتعرف على مفهوم مصطلح الصراع ينبغي علينا الخوض في تعريف الصراع في بعديه بداية لغة ومن ثم اصطلاحاً.

1. الصراع لغةً: الصراع في اللغة العربية، جاء في معجم "لسان العرب" لأبن منظور من الفعل الثلاثي (صرَعَ)، بمعنى الطرح بالأرض، والمُصارَعةُ والصِراعُ، أي معالجتهم أيهم يصرعُ صاحبه، ومَصارعُ القوم حيث قُتلُوا[8]. وحدد أبن منظور معنى الصراع والتصارع "بالمجابهة الحادة" فهو بالتالي الطرحُ بالأرض، حيث على واحد أن يصرع الآخر[9]. يقابلها في اللغة الانكليزية (Conflict) و(Conflit) بالفرنسية ويأتي أصلهم من الكلمة اللاتينية (Conflictus) بمعنى القيام بفعل الضرب (Act of Striking Together)[10]، ووردت كلمة (Conflict) وفق قاموس "Webster "، بما يشير إلى التصادم والتنافس أو التداخل المتبادل للقوى والمصالح والمنافع المتناقضة أو المتنافرة[11].

2. الصراع أصطلاحاً: اما الصراع (اصطلاحاً) فيستخدم للتدليل على المواقف التي تتضمن تعارضاً حاداً في القيم والأهداف والمصالح ما بين طرفين أو أكثر[12]. وايضا يعني الصدام أو المواجهة بين طرفين أو أكثر بسبب مصالح غير متوافقة بينهم. واصطلاحا يحدث الصراع نتيجة تصادم بين اتجاهات مختلفة او عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع الأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[13].

أما في ما يتعلق بمصطلح الصراع (Conflict)، فلم تلتقي آراء الباحثين حول إعطاء تعريف محدد ومتفق حوله، حيث تتباين وتختلف تعريفات مفهوم الصراع وفقاً لاختلاف المنظور الذي يقوم بتعريف الظاهرة الصراعية. وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة لأبرز تلك التعريفات وهي: دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[14]. بينما يعرف قاموس ويبستر Webster الصراع بأنه: "صراع أو تنافس أو تدخل متبادل بين قوى أو صفات معارضة أو غير متوافقة (مثل الأفكار والمصالح)"[15].

اما المفكرين والباحثين فقد تنوعت وتعددت اراءهم وافكارهم في الصراع، وقد عرفه كوينسي رايت Quincy Wright "الذي كان من أوائل علماء السياسة الذين قاموا بدراسة منتظمة للصراعات والحرب. فيعرف الصراع "بأنه وضع بين طرفين أو أكثر يوجد بينهما تناقض في المصالح ويتم

التعبير عن هذا التناقض من خلال اتجاهات عدائية"[16]. ومن بين التعريفات المشهورة نجد الأستاذ كارل دويش Karl Deutc يعرفه بأنه "وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر وهو الذي يمنع، أو يعرقل في حدوث أو فعالية النشاط الثاني"[17].

ولم يجمع الفقه على مفهوم موحد الصراعات المسلحة لكنه يتفق فيما مفاده أن الصراعات المسلحة تقوم بين دولتين أو أكثر ويسمى صراعاً دولياً، أو بين القوة العسكرية للدولة وجماعات أو ميليشيات مسلحة ويسمى (صراعا داخلياً)، أو بين جماعتين في ذات الاقليم ويسمى صراعاً مدنياً أو أهلياً، وفي كل تلك الأنواع من الصراعات يتم استخدام العنف المفرط عبر القوات والجماعات المسلحة. حيث نجد في كل الظروف أن هذه الصراعات تكون بين طرفين أو أكثر سواء كان الصراع دولياً أو محلياً، إذ يلجأ كل طرف من أطراف الصراع الي استخدام السلاح والقوة التي من خلالها يسعى الي الوصول الي الغلبة والنصر مهما كلف ذلك[18].

ثانياً. المداخل النظرية والتفسيرية للصراع:

تتميز ظاهرة الصراع الداخلي بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية بالغة التعقيد والتشابك بسبب حركتها وديناميكيتها وإلى تنوع أبعادها، وتداخل مسبباتها وتتعدد المداخل النظرية المفسرة للصراعات الداخلية حيث إن كل مدخل من هذه المداخل يتناول تفسير الصراع من زاوية معينة، ومن أهم هذه المداخل، ما يلي[19]:-

1. المدخل النفسي: يعتمد هذا المدخل في تفسيره للصراعات الداخلية على العوامل النفسية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتبني مواقف وقيم وأهداف مختلفة عن غيرهم. فقد أصل كل من فرويد ووالتز لأهمية هذا المدخل من خلال الربط بين الصراعات كسلوك بشري والطبيعة الإنسانية كمحرك لهذا السلوك. إلا أن المدخل النفسي لا يقف عند حد الطبيعة الإنسانية التي قد تميل إلى التصارع، وإنما يمتد ليشمل أثر البيئة المحيطة والتي قد تخلق إطاراً عاماً من الظلم والإحباط والحرمان. ولعل هذا هو ما فجر الصراعات الداخلية في بعض دول الربيع العربي حيث عانت هذه الدول لسنوات طويلة من الظلم والقهر والاستبداد والحرمان، الأمر الذي نحا بالجماعات المختلفة نحو التصارع سواء بينها وبين بعضها أو بين الجماعات والنظام الحاكم.

2. المدخل الاجتماعي: يفسر هذا المدخل الصراعات الداخلية من خلال منطلق أكبر من مجرد الفرد حيث يتسع ليشمل التكوينات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الفرد سواء كانت جماعة دينية أو قبلية أو عشائرية أو جماعة ضغط أو مصالح أو ما دون ذلك، وكذلك العوامل المحيطة بهذه التكوينات والتي

تمثل جذور الصراع ومنها الإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيديولوجية، والاجتماعية، والثقافة بوجه عام. وبناء عليه يرى هذا المدخل أن الصراعات التي تنشأ بين التكوينات الاجتماعية المختلفة قد ترجع إلى سوء الإدراك بين تلك التكوينات أو الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة.

3.مدخل الاحتياجات الإنسانية: من أهم الباحثين في هذه النظرية (John Burton) و(JohanGaltung). هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن الصراعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها[20].

ثالثاً. مظاهر واشكال الصراع الداخلي:

يمكن أن نقسم صور الصراعات الداخلية حسب طبيعة نشوئها إلى الآتي[21]:-

1. الصرعات الدينية: وهي الصرعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو وضعية، مثل الصراعات بين المسلمين والمسيحيين في قبرص، وحالة الصراع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك الصراعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع ديناً واحداً كالصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي.

2. الصراعات السياسية: وهي الصراعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل الصراعات التي تحدث في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

3. الصراعات القومية: وهي الصراعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى كالصراعات العرقية بين الأكراد والأتراك في تركيا[22].

4. الصراعات الفكرية: وهي الصراعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى ويؤمن كل طرف منهم بصحة أفكاره التي يحملها، ويريد أن يطبقها، في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى، كالصراعات الدائرة في البلاد الغربية وأمريكا بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية[23].

رابعاً. محددات الصراع الداخلي:

يقصد بالمحددات؛ مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين، أو هي تلك العناصر المشكلة للبيئة التصارعية مثل النخب الحاكمة او الايديولوجيا والسياسات العامة، سنحاول بيان محددات الصراع الداخلي بشيء من التفصيل، وفق المعطيات المتوفرة للدراسة وبالشكل الآتي:-

1. المحددات السياسية لظاهرة للصراع الدولي: أن المحددات السياسية عامل مهم جداً في قيام الصراعات وايضا في السلام بين مكونات الشعب والحكومة، ومن أبرز المحددات السياسية هو طبيعة النظام الحاكم: ففي هذا المستوى نجد انه يتم التركيز على طبيعة النظام الذي يحكم ويمسك زمام السلطة، أي البحث عن تأثير عوامل موجودة داخل الدولة، أنظمتها، مؤسساتها، ونخبها، والفاعلين المشكلين لها، اذ تعتبر الدولة هي الحجر الأساس في الوضع الداخلي وما تؤل أليه مجريات الاحداث، ومن ثم فهي مصدر النزاعات والصراعات الداخلية أو الحد منها، في إطار النسق والمحيط الذي تعيش فيه، فالدولة يحركها طبيعة نظامها الحاكم، والتي تحدد من خلالها سياستها الداخلية[24]. ونذكر نموذجين هنا لدورهما البارز في اثارة الصراعات الداخلية او الحد منها:-

- الحكم الشمولي (الديكتاتوري): طبيعة النظام السياسي يعد مصدرا مهماً للاستقرار أو اللاستقرار ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب رئيسي للصراعات الداخلية، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. وتقوم الانظمة الشمولية على دافع غريزي ويهدف إلى اخضاع الاخرين في نظامها الذي يؤمن لها السيطرة المطلقة، لذا فان نزعة الهيمنة والتسلط تمثل اهم تمثل الارضية الصالحة لأشاعه الفوضى والصراع الداخلي[25].
- النظم الديمقراطية: ووفقاً لمنظري هذا المحدد، فإن النظم ذات الطبيعة الديمقراطية هي نظم من شأنها العمل على حفظ السلم الداخلي نظراً لطبيعتها المسالمة غير العدوانية، وسياستها التي ترمي دائما إلى تحقيق الرفاهية لمواطنيها في الداخل، ويقدم أنصار هذا الطرح العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات والدول ذات الانظمة الشمولية هي التي كانت السبب في الصراعات الداخلية. وانها تعتمد خير وسيلية لإنهاء الصراعات وتحقيق السلام وهي انها تحكم الشعوب بواسطة الديمقراطية، والتي من خلالها تستطيع الشعوب مراقبة حكوماتها وتقرر سياستها بحكمة تجاه السلام والتعاون بدلاً من الصراع[26].

2. المحددات الاقتصادية للصراع: تعتبر المؤثرات الاقتصادية، ذات فعالية خاصة، بل وقد رأى البعض أنها هي التي تحدد النظم السياسية في روحها وشكلها، ومدى قابليتها للدخول في الصراعات الداخلية

أو تجنبها وهذا بطبيعة الحال يختلف من دولة إلى آخرى تبعاً لما تتمتع به كل دولة من أمكانيات وقدرات تتحرك في مجتمعها وتتصرف وفقاً لها[27].

ويعتمد هذا المدخل على افتراض مفاده أن التطور الاقتصادي هو من أهم العوامل التي تسهم بشكل مباشر في استقرار حالة العلاقة بين الدولة والمواطنين، ويجنبها الدخول في صراعات، فمن شأن التطور أن يحول اهتمامات الدولة وطاقاتها نحو المزيد من الانتاج بهدف تحقيق الرخاء والاستقرار أي أن المجتمعات الصناعية العصرية تميل بصفة عامة لأن تكون مجتمعات مسالمة، ولا ترغب في التورط في أي صراع داخلي أو خارجي[28].

المبحث الثاني

العلاقة بين حقوق الإنسان والصراع الداخلي

تمثل الصراعات الداخلية واحدة من مهددات الاستقرار في بنيوية الدولة وعلى الرغم من القواسم المشتركة بين سكان الدولة، كاللغة والدين والهوية، الا ان داخل الدولة الواحدة قد تجد الصراعات طريقها بين طوائف الشعب، وذلك عندما تكون هناك محفزات لنشأة تلك الصراعات، كتغييب معايير العدالة والشفافية وغياب سيادة القانون وغياب العدالة الاجتماعية والتهميش.... الخ، وتلعب الطائفية دوراً مهما في تلك الصراعات الا ان بيئة النظام السياسي نفسه، قد تسهم في تأجيج تلك الصراعات اذا كان يؤمن بالاستقطابات على حساب الكفاءات في ادارة شئون الدولة، ولا يمكن ان تكون الثقافة الجماهيرية والوعى الجمعي بعيداً عن تلك المحفزات فكلها عوامل تسهم في تعزيز الصراعات الداخلية. وتشير الأبحاث إلى أن نسبة الصراعات المسلحة الداخلية (الأهلية) قد زادت زيادة ملفتة للنظر، إلى حد أصبحت معه هذه الصراعات تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين أكبر من الصراعات المسلحة الدولية على حد وصف المتخصصين بالقانون الدولي الإنساني. لذى سنعمد في هذا المبحث إلى بيان العلاقة بين حقوق الإنسان والصراعات الداخلية، وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول. انتهاكات حقوق الإنسان ودورها في الصراع الداخلي.

المطلب الثاني. ترسيخ حقوق الإنسان ودورها في الحد من الصراع الداخلي.

المطلب الأول: انتهاكات حقوق الإنسان ودورها في الصراع الداخلي:

تعد العلاقة بين حقوق الإنسان والصراع الداخلي علاقة جدلية، فتعزيز حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية ينتج مناخاً سياسياً مناسباً للممارسة السياسية بمختلف أشكالها، ومنها الممارسة الديمقراطية التي تصب في صالح تعزيز الأمن الداخلي ومنع الصراعات الداخلية، من جهة أخرى فإن

نجاح تعزيز حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية بحد ذاته يساهم في رفع معدل الرضا والقبول الشعبي تجاه النظام السياسي الحاكم والذي بدوره يضمن الاستقرار الأمني، ويحقق الأمن الاجتماعي والسياسي، وعلى العكس من ذلك وفي أغلب الأحيان تؤدي الممارسات غير الديمقراطية واستلاب حقوق الإنسان من قبل طبقات الحكم إلى اضطرابات التي قد تصل في بعض الأحيان إلى مستوى الثورات أو الانقلابات أو الحروب الأهلية.

أولاً. العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية:

وقد تحدثت المؤتمرات العالمية لحقوق الانسان عن العلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية لكونها متكافلين وداعمين أحدهما للآخر، إذ يعترف المجتمع الدولي بأن حماية حقوق الانسان تؤمن عن طريق الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، وذلك يعني أن ممارسة حقوق الانسان ضرورية للديمقراطية حتى تعمل على نحو سليم، وعلى هذا الاساس فلا يمكن لنا تصور احترم حقوق الانسان امكانية ممارستها وضمانها في نظام حكم غير ديمقراطي فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يضمن للمواطنين حقوقهم وحرياتهم[29]. ولم تعد مسألة حقوق الإنسان في الحاضر كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية، بل أصبحت قضية عالمية وإنسانية، فالإنسان في النظم الديمقراطية محور كل الحقوق[30].

ولا يمكن حماية حقوق الإنسان بفعالية إلا في دولة ديمقراطية والديمقراطية الوظيفية التي تستوعب التنوع وتعزز المساواة وتحمي الحريات الفردية والتي أصبحت على نحو متزايد أفضل رهان ضد تركز السلطة في أيدي عدد قليل من البشر وما يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي المقابل، ينبع أكبر قدر من الحماية لحقوق الإنسان من إطار ديمقراطي مستدام يرتكز على سيادة القانون[31].

ثانياً. العلاقة بين انتهاك حقوق الإنسان واثارة الصراع الداخلي:

يرى الكثير من الملاحظين الوطنيين والأجانب أن المواطن في العالم الثالث وفي البلدان العربية على وجه الخصوص يعيش في جو لا ديمقراطي يتميز بحرمانه من حقه في إبداء الرأي وحرية التعبير والمشاركة في صنع مستقبله، ويعاني من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أمام غلق كل أمل في الحياة الكريمة والتقدم والحرية، كل ذلك أدى إلى انتشار حالة من اليأس وعدم الثقة في الأنظمة السياسية من قبل المواطنين وعدم التفاعل معها إيجابياً. وجعل الطبقات والفئات الشعبية تسأم من السلطة وحتى المعارضة وتفقد الثقة في كليهما خاصة بعد خيبات الأمل المتكررة التي سجلت في الكثير من

الأحيان اتجاه هذه القوى، وبالتالي تجدر القناعة بأن المعارضة غير قادرة على تحقيق التغيير المنشود. وبالتالي تتوجه صوب اعمال العنف المسلح في نهاية الطاف، ظناً منها ان هذا هو الطريق الافضل لتلبية متطلباتها[32].

وأيضاً قد تعزى الحرب الأهلية إلى اتساع الهوة بين المطالب الشعبية المتزايدة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وعدم قدرة المؤسسات السياسية على التطور للدرجة اللازمة لاستيعاب تلك المطالب، ومن ثم تتصدر الأيديولوجيات الشعبية القائمة على العرق أو الطائفة الدينية أو الطبقة الاجتماعية، الأمر الذي يعزز من عمليات التعبئة المجتمعية لصالح الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، وينتقل بالخلافات السياسية والاقتصادية من التركيز على جوهر الخلاف إلى أبعاد أخرى متعلقة بالقومية والأثنية والطائفية. مما يعزز من الصراع الداخلي وقد كشفت انتفاضات وثورات الربيع العربي الغطاء عن الصراعات الداخلية الكامنة التي تعاني منها تلك المجتمعات من اضطهاد واستلاب حقوق الإنسان ومنع المطالبات بها، والواقع أنه لا يمكن إنكار وجود تلك العلاقة الطردية بين موجات التغيير الاجتماعي والصراعات وخاصة الصراعات ذات البعد الطائفي والسياسي بل والاقتصادي أيضا، والتي زاد من حدتها ارتفاع سقف التوقعات بعد الثورات[33].

ثالثاً. تأصيل العلاقة بين حقوق الإنسان والصراع الداخلي:

من الجدير بالذكر أنه قد تم تأصيل العلاقة بين حقوق الإنسان وبناء السلام في نواصي وثائق الشرعة الدولية عامة من إعلانات، ومواثيق، وقرارات، وغيرها من الصكوك الدولية نذكر منها:–

1. الأساس القانوني الدولي: بداية نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته أقر أن الاعتراف بحقوق الأسرة البشرية هو أساس السلام، ولا بد للقانون أن يتولى حماية تلك الحقوق حتى لا يضطر المرء بنفسه للتمرد على الاستبداد والظلم[34]، وتلا ذلك أيضاً العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في ديباجة كل منها بالنص على أن إقرار كرامة البشر وحقوقهم المتساوية أساس للسلام في العالم، كذلك جاء في ميثاق الأمم المتحدة، من بين مقاصدها الأربعة، أنه لا بد من العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان، فيه إشارة إلى الترابط الوثيق بين احترام حقوق الإنسان والسلام، بمعنى أن لا حديث عن تحقيق السلم والأمن إلا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان[35]. ولا يفوتنا ما أشارت إليه المادة (55) من الميثاق، بأن من دواعي الاستقرار لإنشاء علاقات سليمة وودية بين الشعوب لا بد من إشاعة احترام حقوق الإنسان[36].

ولم يتوقف الأمر على حد ذكر أهم الإعلانات والمواثيق الدولية للكشف عن علاقة حقوق الإنسان بالصراعات ودورها في بناء السلام بل تخطاها إلى أكبر هيئة دولية معنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، ألا وهو (مجلس الأمن)، في قراره (2171) لعام 2014، الذي أكد حاجته إلى نهج شامل لمنع الصراعات وبناء السلام المستدام يقوم على احترام حقوق الإنسان، كما أقر أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل أكبر مؤشر على نشوب الصراع الداخلي وتصعيده، فضلاً عن كونها سبباً ونتيجة له[37]. ثم عاد ليؤكد مرة أخرى على أهمية هذه العلاقة في قراره الآخر (2282) لعام 2016، بأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام لها أسس جذرية تنبع من برامج معنية بإعمال حقوق الإنسان[38]. وهذا ما أكدته أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة في استعراضها لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل نهجا شاملاً في بناء السلام باعتبارها تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات[39].

وفي تقرير الأمين العام لخطة منع (التطرف العنيف)، أقر بأن التطرف والعنف لا يأتي من فراغ بل من حقوق الإنسان التي تنتهك، وبالتالي لا بد من وضعها في الصدارة كتدابير منهجية وقائية. أما مجلس حقوق الإنسان فقد شدد على أن السلام وحقوق الإنسان هما مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وأنهما يؤديان إلى الصمود وبناء القدرة الوطنية[40]. كما نوه فريق عمليات حفظ السلام في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى ضرورة تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة ناجعة في منع نشوب الصراعات والحيلولة دونها[41].

2 الأساس الاجتماعي والسيكولوجي: أكد "بيتر فالنستين" أستاذ الصراعات والسلام في (نظرية الحاجات الأساسية) أن أسباب الصراعات ناجمة عن حالة عدم توفر الحاجات الضرورية والأساسية للإنسان، سواء كانت مادية أو معنوية، وأن عدم إشباعها يولد العنف[42]، ولا يتصور في هذه الحالة أن هذه الحاجات الأساسية المقصودة هي خارج إطار حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يوطد الترابط بين إعمال حقوق الإنسان والسلام والصراع بنفس الوقت. أما نظرية (الحرمان النسبي) فترى أن الدوافع الكامنة وراء حدوث العنف السياسي والتمرد والثورات؛ سببها حالة الإحباط التي يعيشها الإنسان النابعة من حرمان الحريات الأساسية والمشاركة السياسية[43]، وهذه تعكس طائفة الحقوق المدنية والسياسية، وتأكيداً على صدق ما جاء في النظرتين أوضح عالم النفس "فلوجل فروم" أن الدول التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها هي أقل عرضة للصراع والعنف من الناحية السيكولوجية من تلك الدول التي يخيم على شعوبها حالة عدم الرضا أو الضيق[44].

من خلال ما سبق يمكننا القول إن المتأمل في عرض النظريات السابقة تكشف له عن حقيقة مفادها أن هناك أشياء متأصلة في فطرة بني البشر ومجبولون عليها، أصطلح عليها فيما بعد بالمعني القانوني حقوق الإنسان وبالتالي أي محاولة للنيل من هذه الفطرة أو تقويضها ستجد العنف والمقاومة للذود عنها.

المطلب الثاني: ترسيخ حقوق الإنسان ودورها في الحد من الصراع الداخلي:

احتلت الصراعات الداخلية مكاناً متميزاً في إطار الدراسات السياسية والقانونية التي تناولت أحكامها في القانون الدولي العام، وتنوعت الدراسات السياسية والقانونية التي انصبت على توضيح دور ترسيخ حقوق الإنسان في الحد من الصراعات، حيث تناول البعض الدراسات الاسباب التي تؤدي لتلك الصراعات، ومنها عدم تفعيل منظومة حقوق الإنسان والتعسف بمنحها. وهنا سوف نعمد إلى توضيح دور عمليات ترسيخ حقوق الإنسان في الحد من الصراعات الداخلية، في إطار من القانون وتوضيح الجوانب المختلفة للسياسات الإصلاحية التي ترسخ لحقوق الإنسان والتي تساهم في الحد من للصراعات المسلحة ويجب احترامها من قبل الدولة والمواطنين.

اولاً. العلاقة بين حقوق الانسان ومنع الصراعات الداخلية:

أن فرضية انتهاكات حقوق الإنسان سبب في نشوء الصراعات تم تأكيدها بوضوح في المطلب السابق في معرض حديثنا عن أساس العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان ونشوء الصراع الداخلي، أنه كيف يمكن إعمال حقوق الإنسان أن يحد من الصراعات ويساعد في بناء السلام، فنؤكد ما سبق ونضيف عليه نموذجاً من واقع التاريخ القريب أن انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلد عربي دفع أحدهم لإحراق نفسه انتحاراً (البوعزيزي)، للتعبير عن انتقاص حقوقه، مما أدى إلى حدوث موجة صراع عارمة ضربت غالب البلدان العربية عرفت بما يسمى "بثورات بالربيع العربي"، والذي يعنينا من هذه التجربة ليس النتائج التي توصلت إليها وإنما الأسباب التي دفعتها للوجود ولا نعتقد غير انتقاص واستلاب حقوق الإنسان سبباً آخر في وجودها. وجاء في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أنه في العقود الأخيرة أنشئت نحو (35) لجنة تقصي حقائق حول العالم، أفادت تحقيقاتها أن الأسباب الرئيسية للنزاعات في غالب البلدان كانت تُعزى لانتهاكات حقوق الإنسان، كما أكد تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن دور حقوق الإنسان في بناء السلام والحفاظ عليه، أنه كثيراً ما تنجم المظالم عن عدم التمتع بحقوق الإنسان وتركها دون معالجة ما يؤدي إلى حدوث أعمال العنف والصراع، فعلى سبيل المثال كان عدم رغبة دولة نيبال في ضمان حقوق مصالح الفئات المهمشة والمعارضين السياسيين ومعالجة الفقر وسبل الانصاف التي تكاد تكون معدومة سبباً رئيسياً في الصراع الذي تعرضت له البلاد،

وبعد عرض كل هذه الأدلة لا مناص من القول بأن فرضية انتهاك حقوق الإنسان تؤدي إلى نشوء الصراعات وتزعزع السلام هي فرضية صادقة[45].

كما وجدت دراسة (سبل تحقيق السلام)، التي أعدتها ونشرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي في العام 2017، أن الصراع العنيف غالباً ما يكون ناتجاً عن عوامل مثل المظالم وأوجه عدم المساواة والاستبعاد غير المعالجة، فضلاً عن عدم المشاركة في صنع القرار الذي من شأنه أن يسمح بمعالجة هذه المظالم وأوجه عدم المساواة. وتعالج حقوق الإنسان بطبيعتها في معالجة العديد من المظالم التي تؤدي، إذا ما تركت من دون معالجة، إلى صراع داخلي عنيف. ويهدف تعزيز حقوق الإنسان، إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان أولاً والوقاية منها. إلا أن النظام قد يساهم أيضاً في الحد من مخاطر العنف والصراع من خلال ضمان معالجة دوافعه ومسبباته في وقت مبكر. وتمكن حقوق الإنسان الناس (أصحاب الحقوق) من التماس الانتصاف عن المظالم التي يتعرضون لها وإجبار من يتمتعون بالقدرة على توفير الانتصاف (المكلفين بمهام) على الاستجابة. والعلاقة المتبادلة بين أصحاب الحقوق والمكلفين بمهام تمهد الطريق نحو السلام عبر تحفيز الحل السلمي للمظالم من دون اللجوء إلى العنف[46].

ثانياً. آليات تعزيز حقوق الإنسان ودورها في منع الصراعات الداخلية:

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية العديد من الكوارث الإنسانية الناجمة عن أثار الصراعات الداخلية على اختلاف أشكالها، وقد دعت الضرورات الأساسية في إطار التنظيم الداخلي للدولة إلى أن تبحث عن حلول جدية للصراعات الداخلية ومحاولة تجنيبها، وقد أصبح البحث عن السبل الكفيلة لتحقيق تلك الغايات مناط اهتمام المعنيين بالعمل الإنساني ودعاة حقوق الإنسان[47]. ورغم ما بدا من اهتمام دولي لحقوق الإنسان الأساسية وحرياته من خلال الاعتراف والإقرار والتعزيز، ما تزال حقوق الانسان وترسيخها مرهونة بالفعل الوطني، وهذا يعود إلى أن الأصل في حقوق الإنسان نشأتها بوصفها جزءا من النظام القانوني الوطني، من ثم فإن المسؤولية الأولى تقع على الدولة لخلق نظام وطني فعال لحقوق الإنسان يبدأ بالإقرار وينتهي بالتنفيذ. وتتعدد الآليات التي يمكن أن توصف بأنها من جملة الآليات التي تساعد على حماية، وترقية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، نذكر منها الآتي[48]:-

1 .الآليات النظامية أو الرسمية لحماية حقوق الإنسان: إن المقصود بالآليات الإجرائية على الصعيد الوطني هي مجموع الإجراءات التي عن طريقها تحقق الآليات المؤسساتية دورها في حماية حقوق الإنسان وبتعبير آخر هي مجموع الوسائل التي يعمل بواسطتها الجهاز الوطني ويؤدي وظائفه سعياً لحماية

حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وعليه تتناول هذه الآليات الإجرائية سواء أكانت قضائية أو غير قضائية على النحو الآتي:-

أ. الآليات القضائية: أنشأت الدولة آليات قضائية لضمان حقوق الإنسان من جهة، وضمان حرية العدالة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس فإن القضاء ينقسم في سبيل أداء رسالته نحو تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد إلى عدة أقسام وهي القضاء العادي وكذا القضاء الإداري إضافة إلى القضاء الدستوري، والتي تعمل بوجود نظام رقابي وطني شامل وقوي ومحكم على ضمان تجسيد وتطبيق فكرة دولة القانون وحماية حقوق وحريات الإنسان والمصالح العامة الحيوية للمجتمع والدولة في الوقت نفسه.

ب. الآليات البرلمانية: إن دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هام جداً وبحكم وظيفته فإن البرلمان فاعل أساسي في إنشاء وتطوير وحماية حقوق الإنسان، وذلك لأن البرلمان يعد حارساً لحقوق الإنسان بالمفهوم الواسع.

2. الاجراءات الحكومية لتفعيل حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية: هنالك جملة من الاجراءات الحكومية الفعالة في تعزيز حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية نذكر منها:-

أ. تقديم الخدمات وسد الاحتياجات الإنسانية: ان هدف أي نظام سياسي ديمقراطي هو الاستقرار والثبات من خلال ما يقدمه من خدمات وتلبية احتياجات وتنظيم سلوك مجتمعه لتحقيق الرضا الاجتماعي الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الأمن والاستقرار الاجتماعي، وعلى العكس فان قلة الخدمات واللامبالاة في تلبية احتياجات المجتمع وشيوع الفوضى الاجتماعية ستؤدي إلى السخط الاجتماعي والتي بدورها تعد عاملاً فاعلاً في اثارة الأزمات والصراعات الداخلية، ويمكن القول إن هناك علاقة طردية بين الأداء السياسي والرضا الاجتماعي والعكس صحيح[49].

ب. تفعيل الممارسات الديمقراطية: ان الترابط بين الديمقراطية وحقوق الانسان بصفة عامة، والديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية وهي أمور مترابطة مع بعضها البعض، وأن الديموقراطية تقوم على إرادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية من أجل تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها وعلى مشاركته الكاملة في كافة نواحي حياتها. لأن الحرية ليست الا حقاً للمواطن في مواجهة السلطات العامة ولا تقوم الا في ظل نظام ديمقراطي اي في نظام تكون فيه سلطة الحكم ارادة مجموع الشعب داخل اطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الارادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة على وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً، التي تكفل الحقوق والحريات العامة[50].

ت. إقرار التعددية السياسية: أن الاختلاف فطرة فطر الله تعالى البشر عليها، والتعددية خاصية من خصائص المجتمعات المعاصرة والمجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكبت بالقوة مظاهر الاختلاف ولا حق التعدد، بل إن النظام الديمقراطي يحرص على تجنب الاحتقان الاجتماعي – السياسي الذي يؤد في بعض الحالات إلى صراعات عنيفة، لذا فإن أفضل سبل التعبير السلمي عن التعدد في مجتمعا ما هو الا الاعتراف بوجودها، وفتح سبل العمل السياسي المشروع أمامها والتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها، بصورة علنية ومشروع يكفله الدستور[51].

ث. ضمان وتعزيز ثقافة سياسية ومدنية داعمة لحقوق الإنسان والديمقراطية: إن إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها في نسق سياسي يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية لهذه المجتمعات؛ لتصل إلى مستوى الممارسة العملية لأسس الديمقراطية ومبادئها، المتمثلة في تداول السلطة، واحترام الرأي الآخر، والاستعداد لقبول الحلول الوسطية والتوافقية، الأمر الذي يأتي ضمن مهام وأنشطة منظمات المجتمع المدني. تلك القيم يمكن وضعها في إطار ما يُعرف " بالثقافة المدنية" التي تشير إلى المشاركة وتوفر الثقافة الاجتماعية، والتعاون والتفاعل بين أفراد المجتمع. ومن ثم يتضح ارتباط فاعلية دور المجتمع المدني في عملية الحد من الصراعات الداخلية بمدى توفر القيم المدنية لدى منظماته، واعتماده على نشر وتدعيم الثقافة المدنية بين المواطنين، الأمر الذي يشير إلى محورية الجانب القيمي فيما يتعلق بآليات منع الصراع وخلق مجتمع مدني أمن[52].

ح. إرساء نظام انتخابي ديمقراطي: يأخذ بعين الاعتبار طموحات ورغبات الشعوب في المشاركة السياسية، باعتبار أن استقرار واستمرار التنمية السياسية يتطلب وجود عدة عوامل تمهد الأرضية الملائمة للانتقال السلمي من حالة إلى حالة أحسن وأفضل منها، ذلك يتطلب وجود نظم ديمقراطية تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، والسماح للمعارضة بالنشاط الحر ومبدأ الأحزاب السياسية التي تتنافس بتقديم برامجها للمجتمع ليختار منها الأصلح عن طريق الانتخابات الحرة الديمقراطية[53].

ح. تعزيز الأمن الإنساني عبر الممارسة الديمقراطية: تساهم الديمقراطية بما توفره من آليات في إرساء دعائم الأمن الإنساني عبر مجموعة من الميكانيزمات التي تعمل على تعزيز الأمن الإنساني "التحرر من الخوف والحاجة" يتم عبر الممارسة الديمقراطية. إن تفعيل المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن الإنساني، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم، وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون القادرة على خلق نظام جودة سياسية تلغي شروط التعسف والتجاوز والفساد والقهر[54]، كما أنه بإمكان الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية للحكم الديمقراطي الرشيد الإستجابة الإيجابية

لمتطلبات الأمن الإنساني من خلال تحقيق أكبر قدر من المتطلبات والحاجيات الأساسية، فالأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية يتجسد أساسا في ضرورة ضمان مقومات الأمن البشري ومعايير حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتجزئة على خطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعد تعزيز هذه الحقوق بمثابة أركان أساسية لتفعيل الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني[55].

وخلاصة ما سبق، نجد ان تعزيز حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية توفر إطاراً متيناً لمنع الصراعات والأزمات أو الحد منها، ويمكن تحديد المخاطر التي يمكن قياسها على أساس معايير مقبولة عالمياً، ثم معالجتها من (منبعها) من خلال التدخلات القائمة على الحقوق قبل أن تولد الصراعات والعنف. وبإمكان آليات حقوق الإنسان معالجة العديد من دوافع الصراعات في وقت مبكر جداً، وقبل أن تنشط حالات الأزمة الوشيكة أو العنف الفعلي آليات الوقاية الأخرى. وتكون حقوق الإنسان أكثر قدرة على منع الصراعات عندما تتم حمايتها واحترامها وإعمالها. والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نفس القدر من الأهمية التي تتسم بها الحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها محركات للأزمات والصراعات ومسببات لها. وغالباً ما تسببها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤدي إلى تفاقمها انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. وعندما لا يتمتع الناس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحيث لا يملكون أي وسيلة تمكنهم من التصدي لانتهاكات حقوقهم، عبر المشاركة السياسية أو اللجوء إلى الإجراءات القضائية مثلاً، سيزداد خطر لجوئهم إلى العنف.

الخاتمـــــــة

شهدت دول العالم الثالث والمنطقة العربية بالذات على امتداد العقد الماضي وإلى الآن تناميا غير مسبوق للصراعات الداخلية المسلحة، والتي تعد واحدة من مهددات الأمن الوطني وذلك لما يتبعها من تداعيات تؤثر على بنيان الدولة ككل، فحالة انهيار أي دولة كلياً أو جزئياً نتيجة الصراعات بين اطياف الشعب الواحد تؤثر اقليمياً على الدول المجاورة، والتي لم تقتصر تداعياتها السلبية على مقتل عشرات الآلاف وتشريد الملايين من البشر، وتدمير المؤسسات والبنى التحتية، بل هددت بعض تلك الصراعات – والتي تحولت إلى حروب أهلية ممتدة – بتفكيك العديد من دول المنطقة كما في اليمن وسوريا وليبيا، في ظل استمرار حالة الانسداد السياسي في تلك الدول، وسعي بعض الأطراف الدولية والإقليمية للاستفادة من استمرار تلك الأوضاع بما يحقق مصالحها.

وتناول البحث أهمية حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية في الحد من الصراعات الداخلية، وذلك على نحو يجعل من الصراع دافعاً لعملية ترسيخ حقوق الإنسان من خلال قيامه بدور العامل المحفز لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة لتصحيح وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات أو بينهم وبين الدولة. وقد اتضح من خلال ما تم استعراضه خلال البحث أن الصراعات الداخلية تجد بيئة خصبة لنشأتها في ظل انتهاكات حقوق الإنسان وحرمانهم منها. وقد سعى البحث أيضا الى بيان أهمية توظيف حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية في الحد من الصراعات الداخلية وللخروج من حالة الصراعات إلى حالة الأمن والتعايش السلمي المبني على حقوق الإنسان وضمان ممارستها بحرية دون مؤثرات تخل بها أو تنقصها.

الاستنتاجات:

خلص البحث إلى عدة استنتاجات نذكرها كالآتي:

1. هناك علاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف بالترابط المتبادل بينهما هي صلة متبادلة ومعقدة وتعتمد على الطرفين ويستمد كل طرف فيها الدعم والتكافل من الآخر، فلا يمكن تعريف الديمقراطية دون حقوق الإنسان، ولا يمكن حماية حقوق الإنسان بفعالية إلا في دولة ديمقراطية.
2. الديمقراطية الوظيفية التي تستوعب التنوع وتعزز المساواة وتحمي الحريات الفردية أصبحت على نحو متزايد أفضل رهان ضد تركز السلطة في أيدي عدد قليل من البشر وما يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. والذي بدوره يساهم بشكل خطر في اندلا ع الصراعات الداخلية.
3. أثبتت التجربة أن الديمقراطية هي الأمل الحقيقي للدول للخروج من الأزمات الداخلية الطاحنة التي ان لم يتخذوا خطوات جادة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، لن يجدوا الأمان في بلدانهم.
4. إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلافات سوف تقل، وهو الأمر الذي يضمن الاستقرار للدولة، بينما اذا تحيزت السلطة لجماعة معينة وهمشت الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم الرضا وبالتالي إلى صراع داخلي مظلم.
5. ان طبيعة النظام السياسي هي مصدر مؤثر في حالة الاستقرار من عدمه داخل الدولة، حيث أن النظم السلطوية هي المحرك الرئيسي للصراعات داخل الدولة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع الفئات الرافضة لشرعية النظام وتدعم الفئات المؤيدة للنظام، وهو ما يؤدي حتماً لتنامي الصراعات داخلياً.

التوصيات:

انتهى البحث إلى وضع عدة توصيات بخصوص تعزيز حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية ودورها في الحد من الصراعات الداخلية، نذكر منها ما يلي:

1. ترسيخ الشعور بالمواطنة والحرص على المال العام وتطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز قيم حقوق الإنسان المعنوية والمادية وما يتبعها من ممارسات ديمقراطية تشمل كافة ابناء الوطن، والذي يعود بالضرورة على تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي.
2. مساندة الحكومة المنتخبة من قبل الشعب، ونبذ كل اشكال الخلاف والفرقة، كون ذلك يعيق مسيرة البناء والتنمية، وتبني النقد البناء لتصحيح أي خلل والقضاء عليه قبل ان يستفحل بالوسائل الديمقراطية السلمية.
3. ضرورة العمل الجاد على ترسيخ قيم الديمقراطية لدى الشعب، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب في ترسيخ ثقافة الديمقراطية لدى المواطن العراقي كون ذلك سينعكس إيجابيا على أي ممارسة ديمقراطية في المستقبل.
4. ضرورة احتواء جميع أبناء الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية، وصهرها في بوتقة الولاء إلى الوطن الواحد، وترسيخ ثقافة السلام، والتصدي لكل محاولات الرامية إلى اثارة الأزمات والصراعات الداخلية.
5. يجب على الدولة الوطنية تحديد ما تمتلكه من جوانب القوة الحالية وتعبئتها داخل منظومتها والعمل بطريقة موحدة لتحسين حشد قدرتها الفريدة على تعزيز العمليات الديمقراطية القائمة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك الاقليات المجتمعية.

الهـــوامـــش

(1) أنظر: د. محمد حسام علي، مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي– العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد 94، 2023، ص202.

(2) د. رجب عمر العاتي و د. خالد إبراهيم أبو رقيقة، التحول الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)، مجلة العوم الإنسانية، العدد 18، مارس 2019، ص189. و أنظر: نادية خلفة، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية "دراسة بعض الحقوق السياسية"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، ص102.

(3) نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص23.

(4) د. عبدالكريم هشام، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين "الفعالية الحكومية" و"الأداء الديمقراطي"، مجلة إتجاهات سياسية، العدد 2، يناير 2018، ص9.

(5) أنظر: د. النعمى السائح العالم، التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، يوليو 2017، ص71.

(6) أنظر: د. كريم رقولي، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد1،سبتمبر2019، ص.ص94-95.

(7) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ط5، 1991، ص 223.

(8) أبن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر للنشر، الملجد8، ط6، 2008، ص. ص227-228.

(9) أبن منظور، لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء7، طبعة منقحة وملونة، 1997، ص326.

(10) *See، Peter Wallensteen، " Understanding Conflict Resolution: War، Peace and the Global System "، (London، Sage Publications، 2002).p.12.*

(11) *Webster، Third New International Dictionary of the English Language Unabridged، amorism Merriam company، U.S.A، 1966، pp 476-477.*

(12) أنظر: عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، بغداد، دار السنهوري، 2018، ص.ص 41- 42.

(13) د. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص294.

(14) *The Encyclopedia Americana International Edition ،" Danbury ، Connecticut: Gerolier Incorporated ،1992 ،p537.*

(15) *Dennen ،J.M.G. van der،The Sociobiology of Conflict ،University of Groningen ،London ،2005 ،p3.*

(16) *Wright Quincy. "The Nature of Conflict". In .Burton ،john and Dukes ، Frank: Conflict: Readings in Management and Resolution. US: The Macmillan Press LTD. 1990.P15.Roger Johnson and David W.Johnson،*

(17) *Roger Johnson &David W.Johnson "About Confict and conflict Resolution "،The Cooperative Learing at University of Miunesota، 2011، p 16.*

(18) د. علي بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 17، سبتمبر2019، ص30.

(19) محمود صافي محمود محمد، الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 10، 2020، ص179.

(20) أنظر: د. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر، ط1، 2017، ص80.

(21) د. عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط1، 1989، ص43.

(22) د. ابتسام اسماعيل قادر وآخرون، رؤى أكاديمية لقضايا عالمية، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص207.

(23) أنظر: أسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات الدولية والازمات الدولية: نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي– الاسرائيلي في مراحله المختلفة، القاهرة، دار الكتب العربية، د.ت، ص.ص 16–15.

(24) عبدالسلام جحيش و سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 – 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ط1، ص28.

(25) أنظر: نيروز غانم ساتيك، و أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية،(مجلة سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013، ص. ص68 – 83.

(26) أنظر: د. جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003، ص281.

(27) مارسل بريلو، علم السياسة، ترجمة: أحمد حسيب عباس، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، 2012، ص116.

(28) صبار كريم، الاتجاه الراديكالي في العلاقات الدولية المعاصرة في مواجهة الليبرالية والواقعية، المجلة السياسية والدولية، السنة 5، العدد35–36، 30يونيو2017، ص1025.

(29) د. وناسي لزهر و محمد الشريف أقضي، دور الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني: العالم العربي أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5، يناير 2018، ص78.

(30) علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص196.

(31) د. محمد حسام علي، مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي" العراق أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 94، 2023، ص210.

(32) د. محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011، ص117.

(33) محمود صافي محمود محمد، الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"، مرجع سبق ذكره ص.ص181–182.

(34) منظمة الامم المتحدة، ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، باريس، 10 ديسمبر1948.

(35) الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16ديسمبر 1966.

(36) ميثاق الأمم المتحدة، المادة (55) الفقرة (3)، سان فرانسيسكو، 26 يونيو 1945.

(37) قرار مجلس الأمن رقم 2117، جلسة 7247، 21 أغسطس 2014، وثيقة S/RES/2170(2014).
(38) قرار مجلس الأمن رقم 2282، جلسة 7680، 27 أبريل 2016، S/RES/2282(2016) .
(39) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، (262/70)، 27 أبريل 2016، A/RES/70/262.
(40) تقرير الأمين العام، استراتيجية الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، الدورة 70، 24 ديسمبر 2015، وثيقة (A/70/674).
(41) قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (45/22)، مساهمة حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، 14 أكتوبر 2020، وثيقة. A/HRC/res/45/31 .
(42) بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات" الحرب والسلم والنظام العالمي"، ترجمة: سعيد فيصل و محمد محمود، عمان، ط1، 2006، ص64.
(43) سامي إبراهيم خزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014، ص136.
(44) حسين حسين صالح سميع، الصراع السياسي الدولي مفهومة وأسبابه وأنواعه، مجلة آداب الجديدة، العدد 15، 2022، ص149.
(45) محمد داود الشريف، حقوق الإنسان كنهج معاصر في الحد من النزاعات وبناء السلام "دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة الباحث العربي، المجلد 5، العدد 3، 2024، ص.ص48–49.
(46) تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنطونيو غوتيريش، حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة والصمود، فبراير 2017، وثيقة (S/RES/2171(2017).
(47) د. عبد القدوس بوعزة و د. عبد الكريم باسماعيل، طرق ادارة النزاعات الأهلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد1، 2021، ص245.
(48) علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص195.
(49) أحمد بوفاتح، الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، يناير 2023، ص.ص4–5.
(50) هند أحمد عبد العزيز، تحديات بناء الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية، 2021، ص.ص208–209.
(51) د. وناسي لزهر و محمد الشريف أقضي، دور الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني: العالم العربي أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص.ص78–79.
(52) فاطمة عيال طعان ياسين، التحول الديمقراطي في تونس بعد العام 2011 رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية،2020، ص78.

(53) د. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحوّل الديمقراطي "إطار نظري ومفاهيمي"، المنامة، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017، ص57.

(54) أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية– مؤسسة الأهرام، المجلد11، العدد42، أبريل2011، ص115.

(55) زكريا العماري، الأمن الإنساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والتمفصلات، مجلة العلوم السياسية، السنة 5، العدد 5–6، ابريل2022، ص10.

المصـــــــادر

أولاً. المراجع باللغة العربية:

أ. المعاجم والقواميس:

I. أبن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر للنشر، الملجد8، ط6، 2008.

II. أبن منظور، لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء7، طبعة منقحة وملونة، 1997.

ب. الوثائق:

I. الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، 16ديسمبر 1966.

II. منظمة الامم المتحدة، ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، باريس، 10 ديسمبر1948.

III. ميثاق الأمم المتحدة، المادة (55) الفقرة (3)، سان فرانسيسكو، 26 يونيو 1945.

ج. الانظمة والقوانين:

I. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، (262/70)، 27 أبريل 2016، A/RES/70/262.

II. قرار مجلس الأمن رقم 2117، جلسة 7247، 21 أغسطس 2014، وثيقة (S/RES/2170(2014.

III. قرار مجلس الأمن رقم 2282، جلسة 7680، 27 أبريل 2016، . (S/RES/2282(2016

IV. قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (45/22)، مساهمة حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان، 14 أكتوبر 2020، وثيقة. A/HRC/res/45/31.

د. الكتب العربية والمترجمة:

I. ابتسام اسماعيل قادر وآخرون، رؤى أكاديمية لقضايا عالمية، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

II. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ط5، 1991.

III. إسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات الدولية والازمات الدولية: نظرة مقاربة لإدارة الصراع العربي– الاسرائيلي في مراحله المختلفة، القاهرة، دار الكتب العربية، د.ت.

IV. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحوّل الديمقراطي "إطار نظري ومفاهيمي"، المنامة، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017.

V. بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات" الحرب والسلم والنظام العالمي"، ترجمة: سعيد فيصل و محمد محمود، عمان، ط1، 2006.

VI. جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003.

VII. سامي إبراهيم خزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014.

VIII. عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط1، 1989.

IX. عبدالسلام جحيش و سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 – 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ط1.

X. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر، ط1، 2017.

XI. عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، بغداد، دار السنهوري، 2018.

XII. مارسل بريلو، علم السياسة، ترجمة: أحمد حسيب عباس، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، 2012.

XIII. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

ذ. الدوريات والمجلات:

I. أحمد بوفاتح، الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، يناير 2023.

II. أمل مختار، التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الديمقراطية– مؤسسة الأهرام، المجلد11، العدد42، أبريل2011.

III. حسين حسين صالح سميع، الصراع السياسي الدولي مفهومة وأسبابه وأنواعه، مجلة آداب الجديدة، العدد 15، 2022.

IV. رجب عمر العاتي و د. خالد إبراهيم أبو رقيقة، التحول الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)، مجلة العوم الإنسانية، العدد 18، مارس 2019.

V. صبار كريم، الاتجاه الراديكالي في العلاقات الدولية المعاصرة في مواجهة الليبرالية والواقعية، المجلة السياسية والدولية، السنة 5، العدد35–36، 30يونيو2017.

VI. عبد القدوس بوعزة و د. عبد الكريم باسماعيل، طرق ادارة النزاعات الأهلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد1، 2021.

VII. عبدالكريم هشام، العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين "الفعالية الحكومية" و"الأداء الديمقراطي"، مجلة إتجاهات سياسية، العدد 2، يناير 2018.

VIII. علي بن سالم البادي، النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 17، سبتمبر2019.

IX. زكريا العماري، الأمن الإنساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والتمفصلات، مجلة العلوم السياسية، السنة 5، العدد 5–6، ابريل2022.

X. كريم رقولي، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد1،سبتمبر2019.

XI. محمد حسام علي، مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي– العراق أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد 94، 2023.

XII. محمد داود الشريف، حقوق الإنسان كنهج معاصر في الحد من النزاعات وبناء السلام "دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة الباحث العربي، المجلد 5، العدد 3، 2024.

XIII. محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011.

XIV. محمود صافي محمود محمد، الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 10، 2020.

XV. النعمى السائح العالم، التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، يوليو 2017.

XVI. نيروز غانم ساتيك، و أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013.

XVII. وناسي لزهر و محمد الشريف أقضي، دور الديمقراطية في تحقيق الأمن الإنساني: العالم العربي أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5، يناير 2018.

ر. الرسائل والاطاريح:

I. علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

II. فاطمة عيال طعان ياسين، التحول الديمقراطي في تونس بعد العام 2011 رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية،2020.

III. نادية خلفة، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية "دراسة بعض الحقوق السياسية"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.

IV. نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

V. هند أحمد عبد العزيز، تحديات بناء الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية، 2021.

ز. التقارير:

I. **تقرير الأمين العام، استراتيجية الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، الدورة 70، 24 ديسمبر 2015، وثيقة (A/70/674).**

II. **تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنطونيو غوتيريش، حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة والصمود، فبراير 2017، وثيقة (S/RES/2171(2017).**

ثانياً. المراجع الأجنبية:

A-BOOKS:

I. *Dennen ،J.M.G. van der،The Sociobiology of Conflict ،University of Groningen ،London ،2005.*
II. *Peter Wallensteen ،" Understanding Conflict Resolution: War ، Peace and the Global System " ،(London ،Sage Publications) ، 2002.*
III. *Roger Johnson &David W.Johnson "About Confict and conflict Resolution "،The Cooperative Learing at University of Miunesota ،2011.*
IV. *The Encyclopedia Americana International Edition ،" Danbury ، Connecticut: Gerolier Incorporated ،1992*
V. *Webster ،Third New International Dictionary of the English Language Unabridged ،amorism Merriam company ،U.S.A ، 1966.*
VI. *Wright Quincy. "The Nature of Conflict". In .Burton ،john and Dukes ،Frank: Conflict: Readings in Management and Resolution. US: The Macmillan Press LTD. 1990.*

Refrences

First. References in Arabic:

A. Dictionaries and glossaries:

I. *Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Beirut, Dar Sadir Publishing, Al-Muljed 8, 6th ed., 2008.*
II. *Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Beirut, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Part 7, revised and colored edition, 1997.*

B. Documents:

I. *United Nations General Assembly, Preamble to the International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966.*
II. *United Nations Organization, Preamble to the Universal Declaration of Human Rights, Paris, 10 December 1948.*
III. *Charter of the United Nations, Article (55), Paragraph (3), San Francisco, 26 June 1945.*

C . Regulations and laws:

I. *United Nations General Assembly Resolution 70/262, 27 April 2016, A/RES/70/262.*
II. *Security Council Resolution 2117, 7247th Meeting, 21 August 2014, S/RES/2170(2014).*
III. *Security Council Resolution 2282, 7680th Meeting, 27 April 2016, S/RES/2282(2016).*
IV. *Human Rights Council Resolution 22/45, The Contribution of Human Rights to the Prevention of Human Rights Violations, 14 October 2020, A/HRC/res/45/31.*

C. Arabic and translated books:

I. *Ibtisam Ismail Qader and others, Academic Perspectives on Global Issues, Amman, Amjad Publishing and Distribution House, 1st ed., 2017.*
II. *Ismail Sabry Muqalled, International Political Relations: A Study of Principles and Theories, Cairo, Academic Library, 5th ed., 1991.*
III. *Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi, Managing International Conflicts and Crises: A Comparative Perspective on Managing the Arab-Israeli Conflict in Its Various Stages, Cairo, Dar Al-Kutub Al-Arabiya, n.d.*
IV. *Iman Hassan, Civil Society, the State, and Democratic Transformation: A Theoretical and Conceptual Framework, Manama, Bahrain Institute for Political Development, 2nd ed., 2017.*
V. *Peter Wallensten, An Introduction to Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and World Order, translated by Saeed Faisal and Muhammad Mahmoud, Amman, 1st ed., 2006.*

VI. *Gamal Salama Ali, The Foundations of Political Science: A Realistic Approach to Concepts and Variables, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiya, 2003.*
VII. *Sami Ibrahim Khazindar, Conflict Management and Dispute Resolution: A Theoretical Framework, Qatar, Arab Scientific Publishers – Al Jazeera Center for Studies, 1st ed., 2014.*
VIII. *Abdulkhaleq Abdullah, The Contemporary World and International Conflicts, Kuwait, Publications of the National Council for Culture, Arts and Letters, 1st ed., 1989.*
IX. *Abdul Salam Jahish and Suleiman Abkar Muhammad, The Role of External Parties in International Conflicts: A Case Study of the Darfur Conflict 2003–2014, Berlin, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 2018, 1st ed.*
X. *Ali Ziad Al-Ali, Theoretical Foundations of International Politics, Cairo, Dar Al-Fajr, 1st ed., 2017.*
XI. *Ammar Marai Al-Hassan, The Future of Turkey's Geostrategic Position in International Conflict: A Study of Regional and International Environmental Variables, Baghdad, Dar Al-Sanhouri, 2018.*
XII. *Marcel Brillot, Political Science, translated by Ahmed Hassib Abbas, Cairo, Al-Amal Printing and Publishing Company, 2nd ed., 2012.*
XIII. *Nassif Youssef Hitti, Theory of International Relations, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1st ed., 1985.*

H. Periodicals and magazines:

I. *Ahmed Boufateh, National and International Mechanisms for the Protection of Human Rights, Journal of Legal and Political Studies, Volume 9, Issue 1, January 2023.*
II. *Amal Mukhtar, The Shift Towards the Concept of Human Security, Democracy Magazine - Al-Ahram Foundation, Volume 11, Issue 42, April 2011.*
III. *Hussein Hussein Saleh Sami', "International Political Conflict: Its Concept, Causes, and Types," New Literature Magazine, Issue 15, 2022.*

IV. *Rajab Omar Al-Ati and Dr. Khaled Ibrahim Abu Raqeeqa, "Democratic Transformation (A Study of Mechanisms and Challenges), Humanities Magazine, Issue 18, March 2019.*

V. *Sabbar Karim, The Radical Trend in Contemporary International Relations in the Face of Liberalism and Realism, Political and International Journal, Volume 5, Issue 35-36, June 30, 2017.*

VI. *Abdel Quddous Bouazza and Dr. Abdel Karim Basmaiel, Methods of Managing Civil Conflicts, Journal of Political and Legal Notebooks, Volume 13, Issue 1, 2021.*

VII. *Abdul Karim Hisham, "Elements for Sustaining Democratic Consolidation in Arab Countries: Between "Government Effectiveness" and "Democratic Performance," Political Trends Magazine, Issue 2, January 2018.*

VIII. *Ali bin Salem Al-Badi, "Armed Conflicts and Their Impact on Trade and Investment in Countries," Afaq for Sciences Magazine, Volume 5, Issue 17, September 2019.*

IX. *Zakaria Al-Amari, "Human Security and the Levels of National, Regional, and International Security: A Study of Concepts and Detail," Journal of Political Science, Year 5, Issue 5-6, April 2022.*

X. *Karim Ragouli, "International Conflict and International Conflict Management: A Conceptual and Cognitive Approach," Journal of Legal and Political Research, Issue 1, September 2019.*

XI. *Muhammad Hussam Ali, "The Concept of Democratic Security and Its Impact on the Stability of the Political System - Iraq as a Model," Journal of International Studies, Issue 94, 2023.*

XII. *Muhammad Dawood Al-Sharif, "Human Rights as a Contemporary Approach to Conflict Reduction and Peacebuilding: An Analytical and Applied Study," Al-Baheth Al-Arabi Journal, Volume 5, Issue 3, 2024.*

XIII. *Mohamed Gharbi, Democracy and Good Governance (The Stakes of Political Participation and Achieving Development),*

Journal of Political and Legal Notebooks, Special Issue, April 2011.

XIV. *Mahmoud Safi Mahmoud Mohamed, Internal Conflicts During the Democratic Transition Phase: A Theoretical Perspective, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 5, Issue 10, 2020.*

XV. *Al-Naam Al-Sayeh Al-Alam, Democratic Transition: Concept and Mechanisms, Journal of the Academy of Humanities and Social Sciences, Issue 22, July 2017.*

XVI. *Nirouz Ghanem Satik and Ahmed Qasim Hussein, Changes in the Structure of the International System and Their Implications for the Arab Revolutions, Arab Policies Journal, Issue 3, July 2013.*

XVII. *Nasi Lazhar and Mohamed Cherif Aqdi, The Role of Democracy in Achieving Human Security: The Arab World as a Model, Algerian Journal of Human Security, Issue 5, January 2018.*

D. Theses and dissertations:

I. *Ali Madouni, The Shortcomings of State-Building Requirements in Africa and Their Implications for Security and Stability, published PhD thesis, University of Mohamed Khider Biskra, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, 2014.*

II. *Fatima Ayal Taan Yassin, "Democratic Transition in Tunisia after 2011," Master's Thesis, University of Baghdad, College of Political Science, Department of Political Systems, 2020.*

III. *Nadia Khalfa, "Mechanisms for the Protection of Human Rights in the Algerian Legal System: A Study of Some Political Rights," published PhD thesis, University of Hadj Lakhdar-Batna, College of Law, Department of Political Science, 2010.*

IV. *Nafisa Zariq, The Process of Democratic Consolidation in Algeria and the Problem of the State System: Problems and Prospects, published master's thesis, Hadj Lakhdar University - Batna, Faculty of Law, Department of Political Science and International Relations, 2009.*

V. *Hind Ahmed Abdel Aziz, The Challenges of Building Social Security in Iraq after 2003, PhD thesis, University of Baghdad, College of Political Science, Department of Political Systems, 2021.*

E. Reports:

I. *Report of the Secretary-General, United Nations Strategy to Prevent Violent Extremism, 70th session, 24 December 2015, document (A/70/674).*

II. *Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights, António Guterres, Human Rights, Conflict and Crisis Prevention, and Building Resilience, February 2017, document (S/RES/2171(2017)).*